



## النفط الكويتي خسر 15 دولاراً "طلقة واحدة" في تداولات أمس الأول

# 30 مليون دولار خسارة الكويت من انهيار النفط في يوم

أحمد مغربي

في أكبر انخفاض لسعر النفط الكويتي منذ حرب الخليج عام 1991، هوى سعر البرميل 15,5 دولارا للبرميل ليبلغ 34,26 دولارا في تداولات يوم أمس الاثنين مقابل 49,82 دولارا في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا لسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وواصل برميل النفط الكويتي نزيفه بالتزامن مع الانهيارات الحادة لأسعار النفط العالمية في ظل استمرار مخاوف المستثمرين من تخطية المعروض العالمي جراء حرب الأسعار بين روسيا ومنتجي «أوبك» الرئيسيين عقب فشل مباحثات «أوبك+» بتعميق خفض الإنتاج بنحو 1,5 مليون برميل يوميا.

وفقا لحسبة أجرتها «الأنباء» فإن الكويت خسرت 30 مليون دولار خسارة مباشرة من انهيار أسعار النفط الكويتي بنحو 15 دولارا للبرميل في جلسة يوم الاثنين الماضي، حيث تبلغ الطاقة التصديرية للكويت عند مستوى مليوني برميل يوميا. وكانت أسعار النفط العالمية شهدت أكبر تراجع لجلسة واحدة



بالنسبة المئوية لكلا الخامين القياسيين منذ 17 يناير 1991 عندما تراجعت الأسعار بمقدار الثلث في مستهل حرب الخليج وبداية عاصفة الصحراء لتحرير الكويت من الغزو العراقي الغاشم، انجرفت أسعار النفط الكويتي إلى مستويات 34,26 دولارا للبرميل تعتبر الأدنى منذ عام 2016 عندما بلغ سعر الخام تلك المستويات تحديدا في 3 أبريل 2016. وفي هذا السياق، قال

الخبير النفطي عبد الحميد العوضي لـ «الأنباء» إن وضع أسعار النفط مظلم للغاية ولا يمكن التنبؤ بالأسعار خلال الفترة المقبلة. وأكد العوضي أيضا أن الفترة المقبلة سيكون فيها الصراع بين المنتجين الكبار على الحصص في الأسواق أكثر من الأسعار. إلى ذلك، قال مصدر مسؤول في قطاع التسويق العالمي بمؤسسة البترول الكويتية في 3 أبريل 2016. اسمه: «قد يكون هذا

أسوأ من النصف الثاني من 2014، وقد تختبر الأسعار ثلاثين دولارا أو حتى عشرين دولارا في ضوء صدمة الطلب المتزامنة مع تأثير فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي». وتوقع أن تتخفض الأسعار الفورية بدرجة أكبر من الأسعار الأجلة، مما سيضج على تخزين النفط. وأبدى المصدر تخوفا من استمرار هبوط أسعار النفط الكويتي وانعكاسها على وضع الميزانية العامة للدولة.

وتهاوت أسعار النفط بشكل حاد على مدار اليومين الماضيين قبل التعافي بعد حرب الأسعار النفطية التي بدأتها روسيا بعدم التزامها بتخفيض إنتاجها، ما حمل أعضاء أوبك أعباء هذا الانخفاض، ورفضها حتى البقاء في الاتفاق الساري مفعوله إلى نهاية مارس الحالي، والقبول بتمديدته إلى نهاية العام الحالي. ويبلغ حجم إنتاج الكويت حاليا 2,7 مليون برميل يوميا.

السوق حرة على كل منتج إظهار قدرته للمنافسة والمحافظة على حصته

## عبد العزيز بن سلمان: لا حاجة لاجتماع «أوبك+» في غياب الاتفاق

نوفاك أمس، إن روسيا لا تستبعد اتخاذ إجراءات مشتركة مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) لتحقيق الاستقرار في سوق النفط. وأضاف نوفاك حسب التقارير، أن تعافي أسعار النفط سيستغرق شهرا عقب نزولها لأقل مستوى في أربعة أعوام إثر انهيار اتفاق (أوبك+) الأسبوع الماضي.

### تعافي الأسعار

وفيما يخص أسعار النفط، قفزت أسعار النفط أمس 10٪ بعد يوم من أكبر هبوط في حوالي 30 عاما، إذ نتجه أنظار المستثمرين إلى تحفيز اقتصادي محتمل، وأشارت روسيا إلى أن المحادثات مع أوبك ما زالت ممكنة.

وقال الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاثنين الماضي إنه سيخضع خطوات «كبيرة» لإعداد الاقتصاد الأميركي لمواجهة تأثير تفشي فيروس كورونا، بينما تخطط حكومة اليابان لإنفاق أكثر من 4 مليارات دولار في حزمة ثانية من الخطوات للتعامل مع الفيروس.

وفي سياق متصل، قال الرئيس التنفيذي لرامكو السعودية أمين الناصر، إن الشركة سترفع إمدادات الخام، وتنشل النفط لعملاء داخل المملكة وخارجها، إلى 12,3 مليون برميل يوميا في أبريل المقبل، حيث ستزيد إمدادات الخام 300 ألف برميل يوميا عن الطاقة الإنتاجية المستدامة القصوى للشركة البالغة 12 مليون برميل يوميا.

وتابع الناصر أن الشركة اتفقت مع العملاء على تقديم تلك الكميات اعتبارا من أول أبريل المقبل، وقد تختلف الإمدادات للسوق من الإنتاج حسب حركة البراميل من وإلى المخزونات. وعلى الصعيد الروسي، نقلت وكالات أنباء عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر

رويتزن: قال وزير الطاقة السعودي صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إنه لا يرى حاجة لعقد اجتماع لجموعه «أوبك+» في الفترة من مايو إلى يونيو 2020، وذلك في غياب اتفاق على الإجراءات التي يجب اتخاذها للتعامل مع أثر فيروس كورونا على الطلب والأسعار.

وأضاف: «لا أرى مبررا لعقد اجتماعات في مايو أو يونيو من شأنها فقط إظهار فشلنا في القيام باللازم في أزمة كهذه وتبني الإجراءات الضرورية».

وقال إنه ينبغي على كل منتج للحفاظ على حصته في السوق، بعدما نقل عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك قوله في وقت سابق إن تخفيضات الأسعار التي قدمتها أرامكو السعودية أدت لضرر في السوق، حيث قال: «في سوق حرة، يجب أن يبدي كل منتج للنفط قدرته على المنافسة ويحافظ على حصته في السوق ويعززها».

### أرامكو ترفع إنتاجها

وفي سياق متصل، قال الرئيس التنفيذي لرامكو السعودية أمين الناصر، إن الشركة سترفع إمدادات الخام، وتنشل النفط لعملاء داخل المملكة وخارجها، إلى 12,3 مليون برميل يوميا في أبريل المقبل، حيث ستزيد إمدادات الخام 300 ألف برميل يوميا عن الطاقة الإنتاجية المستدامة القصوى للشركة البالغة 12 مليون برميل يوميا.

وتابع الناصر أن الشركة اتفقت مع العملاء على تقديم تلك الكميات اعتبارا من أول أبريل المقبل، وقد تختلف الإمدادات للسوق من الإنتاج حسب حركة البراميل من وإلى المخزونات. وعلى الصعيد الروسي، نقلت وكالات أنباء عن وزير الطاقة الروسي ألكسندر

## أردوغان: انخفاض النفط «جيد جداً» لتركيا

تستورد الطاقة، وسيعود بالنفع على ميزان المعاملات الجارية بحسب نص لتصريحاته نشرتته الرئاسة التركية أمس.

(رويترز): قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن الانخفاض الحاد لأسعار النفط «جيد جدا»، لتركيا التي

## دول الخليج تتجه لإجراءات تقشفية جديدة

محمود عيسى

التعاون الخليجي هذا العام مع زيادة إنتاج النفط، نظرا لاعتماد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الأسعار الثابتة وعوامل انخفاض أسعار النفط. وقالت الشركة أن دول الخليج قد ترفع إنتاجها من النفط. بينما سيخفض دخل الصادرات النفطية بنسبة تتراوح بين 7٪ و15٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومن شأن انخفاض الدخل أن يضطر الحكومات إلى إعادة النظر في خطط المصروفات لعام 2020. وربما تزداد وتيرة تطبيق إجراءات التقشف المالي، وسيكون النمو في القطاعات غير النفطية خلال العام الحالي والعالم المقبل أضعف مما كنا نظن سابقا. وانتهى

تقرير كابيتال إيكونوميكس إلى القول أنه من غير المتوقع أن تكون تدابير التقشف التي تم إدخالها هذا العام شديدة مثل تلك التي تم تطبيقها بحدّة بعد انخفاض أسعار النفط في 2014، وأنه نظرا لارتفاع معدلات الضرائب على صادرات النفط، فإن أرصدة الميزانيات الحكومية ستتراجع بشدة أيضا، ولكن ثمة شكوكا في أن إجراءات التقشف هذه ستكون قاسية، حيث أن الميزانيات توازن الآن عند مستويات لأسعار النفط أقل بكثير مما كانت عليه في 2015. ويمكن تمويل هذا النقص من خلال إصدارات الدين المحلية أو السحب من صناديق الاحتياطي.

تكررت مجلة ميد أنه مع توقعات زيادة إنتاج النفط لدى دول مجلس التعاون الخليجي والتي ستعزز بدورها الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، فإن انخفاض الأسعار سيقلص الإيرادات النفطية والمصروفات الحكومية، ومن شأن هذا الانخفاض أن يشكل ضغوطا على الميزانيات العامة على نحو قد يفرض تجديد الإجراءات التقشفية ووضف نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. بدورها، توقعت شركة كابيتال إيكونوميكس لاجتاحت ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس

## «فيتش»: تصنيفات

### مصري النفط.. مهددة

(رويترز): قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أمس إن النزول الحاد في أسعار النفط، في حالة استمراره، سيدفع على الأرجح تصنيفات سيادية لدول مصدرة النفط ذات الضغط الإضافي الناتج عن ربط أسعار الصرف. وقال كبير محللي التصنيفات السيادية للشرق الأوسط وأفريقيا لدى فيتش يان فريدريخ إنه من المرجح أن تظل أسعار النفط منخفضة لبعض الوقت، وأن دول السعودية والعراق وسلطنة عمان وحتى نيجيريا وأنغولا جميعها محل تركيز.

## بنهاية يناير الماضي.. و38.5 مليار دينار إجمالي الائتمان.. و43.6 مليار إجمالي الودائع المصرفي

## 57٪ قفزة سنوية بودائع الأجانب

## لدى البنوك الكويتية إلى 7,3 مليارات دينار

علاء مجيد

شهدت وداغ الأجنبي غير المقيمين في الكويت لدى البنوك الكويتية زيادة شهرية بنسبة 4٪ بنهاية يناير الماضي لتصل إلى 7,3 مليارات دينار، مقارنة مع 7,02 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2019. بينما قفزت وداغ الأجنبي بنسبة 57٪ مقارنة مع 4,6 مليارات دينار بنهاية يناير 2019، وذلك وفقا لبيانات بنك الكويت المركزي لشهر يناير 2020. وعلى صعيد الائتمان الممنوح من البنوك الكويتية، فقد شهد ارتفاعا شهريا بنسبة 0,38٪ بنهاية يناير الماضي ليصل إلى 38,57 مليار دينار، مرتفعا 147 مليون دينار، مقارنة مع مستوياته في ديسمبر الماضي الذي سجل بنهاية 38,43 مليار دينار، بينما ارتفع الائتمان بشكل سنوي 4,3٪ مقارنة بنهاية يناير 2019 والذي سجل خلاله مستوى 36,97 مليار دينار. في المقابل، ارتفع حجم الودائع لدى القطاع المصرفي بنسبة 0,03٪ لتصل إلى 43,64 مليار دينار بنهاية يناير الماضي، بالمقارنة مع 43,62 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2019، وبالمقارنة مع مستوياتها بنهاية يناير 2019 فقد ارتفعت الودائع بشكل سنوي بنسبة 0,64٪ بزيادة 181 مليون دينار.

### التسهيلات الشخصية

وفيما يخص التسهيلات الشخصية، فقد شهدت



القروض الاستهلاكية، الموجهة لشراء سلع معمرة وسيارات، ارتفعا شهريا بنسبة 1,45٪ وبقيمة 21 مليون دينار خلال يناير الماضي لتصل إلى 1,46 مليار دينار مقارنة بـ 1,44 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2019، كما سجلت نموا سنويا كبير بلغ 33,7٪ مقارنة بمستويات يناير 2019 والبالغة 1,09 مليار دينار. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لقرار بنك الكويت المركزي بزيادة الحد الأقصى للقروض وعمليات التمويل الإسلامي للأغراض

بينما شهدت القروض الموجهة لشراء أوراق مالية تراجعاً شهريا بنسبة 1٪ لتسجل مستوى 2,6 مليار دينار بنهاية يناير الماضي، بينما سجلت ارتفاعاً سنويا بنسبة 2,3٪ مقارنة بمستوياتها بنهاية يناير 2019، وشهد قطاع النفط والغاز ارتفاعا شهريا بنسبة 1,75 مليار دينار بنهاية يناير الماضي، بالمقارنة 1,72 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2019، كما سجلت ارتفاعا سنويا بلغ نسبته 3,6٪.

### ارتفاع الودائع

وعلى صعيد وداغ القطاع المصرفي الكويتي، فقد ارتفعت الودائع في البنوك الكويتية بنهاية يناير الماضي بنسبة 0,03٪، حيث وصلت إلى مستوى 43,64 مليار دينار مرتفعة عن المستوى الذي حققه بنهاية ديسمبر 2019 والبالغ 43,62 مليار دينار، علما أن الرقم القياسي كان قد تحقق في شهر يونيو الماضي والبالغ 44,02 مليار دينار.

ورفعت الحكومة 43 مليون دينار إلى وداغها بنهاية يناير الماضي ليصل إجمالي وداغ الحكومة بالجهاز المصرفي إلى 7,43 مليارات دينار بارتفاع شهري 0,58٪. وبشكل سنوي فقد ارتفعت بنسبة 14,2٪ مقارنة بمستوياتها في يناير من العام الماضي البالغة 6,5 مليارات دينار. لتكون الحكومة بذلك قد زادت 924 مليون دينار

## 620٪ قفزة في سيولة البورصة بمحصلة 84 مليون دينار

## تعاف لبورصات الخليج بتحسين أسعار النفط.. والكويت الأقل مكاسب

بورصة	الارتفاع	الانخفاض	مؤشر
الكويت	84	100	10000
السعودية	100	100	10000
الإمارات	100	100	10000
قطر	100	100	10000
عمان	100	100	10000
البحرين	100	100	10000
العراق	100	100	10000
نيجيريا	100	100	10000
الهند	100	100	10000
الصين	100	100	10000
الولايات المتحدة	100	100	10000
أوروبا	100	100	10000
أستراليا	100	100	10000
نيوزيلندا	100	100	10000
كندا	100	100	10000
برازيل	100	100	10000
روسيا	100	100	10000
الهند	100	100	10000
الصين	100	100	10000
الولايات المتحدة	100	100	10000
أوروبا	100	100	10000
أستراليا	100	100	10000
نيوزيلندا	100	100	10000
كندا	100	100	10000
برازيل	100	100	10000
روسيا	100	100	10000

بورصات الخليج تعود للارتفاع بعد جلستين دامتيتين. وفي الصورة متداولون يتابعون المؤشرات الكويتية (محمد منداري)

### شريف حمدي

تعافت نسبيا بورصات الخليج بعد الخسائر الكبيرة التي طالت مؤشراتها خلال الجلسات الأخيرة، وذلك على وقع التحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط بالسوق العالمي بعد الانهيار الذي شهدته مؤخرا. ومن العوامل التي أدت إلى خروج مؤشرات بورصات المنطقة من دائرة الخسائر الحادة، القيادة خلال الجلسات الأخيرة على وجه التحديد، حيث باتت أسعار كثير من هذه الأسهم مشجعة لدرجة كبيرة على الشراء سواء من مديري محافظ وصناديق استثمارية أو من قبل الأفراد.

ولوحظ خلال جلسة تعاملات أمس في بورصة الكويت أقبال لافت على الأسهم الأكثر انخفاضاً خلال الجلسات الماضية، وفي مقدمتها الوطني الذي ارتفع بنسبة 1,3٪ بعد تداولات بلغت قيمتها 22,2 مليون دينار، كما ارتفع سهم بيك قيمتها 0,5٪ بإجمالي تداولات 22,1 مليون دينار، كما ارتفع سهم زين بنسبة 4,2٪ بتداولات قيمتها 7,8 ملايين دينار، وسهم اهلي متحد ارتفع بـ 1,2٪ بقيمة تداول 6,3 ملايين دينار، وأجلبيني الذي كان أكبر الخاسرين في جلسة أول من أمس، إذ ارتفع بنسبة 1,6٪

بتداولات قيمتها 5,4 ملايين دينار. وبلغ إجمالي تداولات هذه الأسهم 63,8 مليون دينار تشكل 76٪ من إجمالي السيولة البالغة 83,6 مليون دينار مقابل 11,6 مليون دينار أول من أمس بنسبة ارتفاع تقدر بـ 620٪.

وحققت بورصة الكويت مكاسب سوقية أمس بنسبة محدودة تقدر بـ 0,1٪، إذ بلغت 28 مليون دينار لتصل القيمة السوقية للبورصة إلى 28,136 مليار دينار، فيما تباين أداء مؤشرات البورصة بارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,3٪، بإضافة 15,6 نقطة ليصل إلى 5174 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,4٪ بخسارته 17,4 نقطة ليصل إلى 4227 نقطة، وعلى اثر التحسن الطفيف في أداء مؤشر السوق الأول ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,1٪ بإضافة 4,6 نقاط ليصل إلى 4854 نقطة.

خليجيا، حققت مؤشرات بورصات الخليج مكاسب كبيرة بنهاية جلسة تعاملات أمس، وهي مقدمة هذه الأسواق في دول المنطقة، كما حقق سوق أبوظبي بنسبة ارتفاع 5,5٪، كما حقق سوق قطر مكاسب بنسبة 3,3٪، وحق سوق البحرين محققا 1,5٪، مكاسب، وحق سوق مسقط مكاسب بنسبة 0,8٪، فيما كانت بورصة الكويت الأقل مكاسب بـ 0,3٪.